مع الشعب

■ في عدد سابق عالجت في هذا الركن قضية إضراب الأطباء، ورجال الصحة عموما دفاعا عن المعوزين الذين سترفع مبالغ التعويضات التي يدفعونها لقاء علاجهم في المستشفيات. ولا أعتقد ان ماكتبته وما كتبته الصحف الأخرى بعد ذلك سيغير من خطة وزيري الصحة والمالية فيراجعان القرار استجابة لحاجة الفقراء الذين لايستطيعون ماديا مواجهة أسعار العلاج في القطاعين العام والخاص. فقد تعودنا من كل الحكومات الا نقرأ ما يكتب عن ممارساتها، وإن قرأ بعضهم اعتبر ما يقرأ هراء من القول. ولذلك فسيقع الاضراب الانذاري يوم الاربعاء القادم، وسيعود رجال الصحة الى عملهم يوم الخميس، وستفرض التعريفة الجديدة على المعوزين وتسير الحياة... وتتعمق المأساة... ويعانيها الذين يعانونها في صمت. والصمت عند الحكومات دليل الرضى.. اما إذا انطلق صوت الاحتجاج بدلا من الصمت فهو دليل التهريج والتمرد.. وعلى رجال الشرطة ان يقمعوا المتمردين والمهرجين...

ليس هذا هو الذي قصدت الكتابة فيه اليوم. ولكن قصدت الى ان اشير الى تغيير في عقلية الحكم بمناسبة تجديد الحكومة. الحكومة يجب ان تتحلى بعقلية جديدة هي التفكير جديا في عمق مشاكل الاغلبية الساحقة من ابناء المجتمع، وحل مشاكل المجتمع ليس بالزيادة في الفئات المعوزة، فهناك عامل آخر يهتم بهذه القضية وهو «السوق». السوق تزيد في التكاليف يوميا من حيث تشعر الحكومة بذلك أولا تشعر. والحكومة يجب ان تفكر بعقلية جديدة في كيف تخفف عن الفقير والمسكين والمعوز، ليس بعقلية الزيادة في مداخيل الميزانية، ولكن بعقلية إنفاق مافي الميزانية على الفقراء والمساكين والمعوزين، انفاقه على صحتهم وتعليمهم وإسكانهم، وإدماجهم في المجتمع المنتج المساهم في التنمية.

الفقر والمرض عدوا التنمية. والحكومة التي تحاول ان تخلق تنمية اقتصادية بالفقراء والمعوزين والعاطلين حكومة «تطبل في الما الذي لايقصح».

• ع. غلاب

مع الشعب

■ للمحاكم إجراءاتها وللقوانين تراتيبها. وبما أن السلطة القضائية مستقلة، إلا حينما تتدخل وزارة العدل من الباب الخلفي، ومع ما يشاع علنيا باستقلال القضاء.

ويمكن أن نتساءل (بفضول علمي إصلاحي سليم النية): قاضي التحقيق يستدعي - أثناء تحقيقه في تهم اختلاس المال العمومي مثلا - يستدعي عددا من الشهود، وبزلة لسان أو افتضاح المستور من العمل يصبح الشاهد متهما، وتتسع دائرة الشبكة. ويتولد عن المتهمين الاساسيين عدد كبير من المتهمين. وربما لو لم تتحدد مدة نهاية التحقيق لأصبح عدد المتهمين لا يحصيهم إلا الله.

لا نتدخل في أعمال القضاء الواقف والجالس. ولكنا نتساءل عن شهود لا يلتفت وكيل الملك باخذ شهادتهم، وهم «الضحايا» الحقيقيون. المال العام هو الضحية الأولى، ولكن «الإنسان» - «البشر» هو الضحية الثانية الأساسية. فما من مستغل للمال العام الا استغل الانسان قبل كل شيء وما من مال عام إلا في طريقه «مال خاص» يخص الفقراء والمساكين وضحايا الاستغلال و ذوي الحقوق الذين «طارت» حقوقهم مع «طيران» المال العام وحطت رحالها في الحسابات البنكية الخاصة، أو انفقت في السهرات والحفلات والعقار والقصور والفيلات والسيارات، حتى قبل إنهم كانوا يريدون أن يشتروا القطارات... والطائرات.

المواطنون الذي ضاعت حقوقهم في بناء الأحياء السكنية في إطار السكن الاقتصادي - سكان سيدي مومن مثلا الذين كان المفروض ان يسكنوا العمارات الاقتصادية فظلوا يسكنون «عمارات مدن الصفيح ...

أصحاب الدكاكين البسيطة الذين كانوا سيعوضون عنها وضاعت منهم دكاكينهم، وبدون تعويض... أصحاب العقارات الذين انتزعت منهم للمصلحة العامة، ثم تحولت الى المصلحة الخاصة: عدد من الذين نكبهم الزمان عندما تسلط عليهم عامل مبتز الى حد الهوس بالابتزاز... أو تسلط عليهم رئيس مجموعة حضرية تدعوه الشراهة الى أن يجمع كل شيء في طريقه... هؤلاء الضحايا يجب أن يكونوا من الشهود فعندهم من الحقائق ما يفيد العدالة وينير طريقها. ويعرفون من الحقائق مالا يعرفه «مهندسو العمليات» ورؤساء المحاسبات» والشهود الكبار عموما.

اسالوا «عينة» منهم فقد يثيرون طريق العدالة.

• ع. غلاب

مع الشعب

الاتصال السمعي البصري يدخل مرحلة جديدة هي مرحلة تحريره من تسيير الدولة وتفويته للشركات الخاصة: الهدف من ذلك طبعا هو تقوية قطاع الاتصال، وخلق منافسة حرة للخروج به من رقابة كانت مفروضة عليه، أحيانا تكون صارمة، أحيانا يمارسها عدد من المراقبين. من المؤكد أن هذه الرقابة والهيمنة كانت تجعل القطاع - والمفروض أن يكون اعلاميا بالدرجة الأولى لجميع المشاهدين - كانت تجعل السمعي البصري جهازا حكوميا. ومعنى ذلك احتكار الرأي والتوجيه وحتى الترفيه والثقافة، اذكر أن جهاز التلفزيون كان قد استضاف مرة - منذ نحو 20 سنة - أديبا ليلقي إحدى قصصه. وقد فوجيء الأديب كما فوجيء المشاهدون بأن البرنامج توقف واظلمت الشاشة، وغير باغنية «للا ومالي».

حرية القطاع لها وعليها. بمعنى أن ممول اي جهاز (ويفترض أن تكون شركة) قد تستغل المشاهدين بتقديم برامج سيئة غير مؤهلة للارتفاع بمستوى الاعلام والثقافة والتسلية. وقد تكون جيدة في استغلالها، وقد يصبح القطاع السمعي البصري قطاع إشهار ممل غير ذي فائدة.

تحرير القطاع تدبير اقتضته تحرير التجارة (وما إليها) ولكن يجب أن يبقى تحت «الرقابة» الأخلاقية والسياسية والمالية حتى لايستغل لغير ما أسس من أجله، ولكن رقابة متبصرة واعية.

ثم يجب أن ينفتح القطاع على التعددية السياسية والفكرية والاجتماعية حتى لايكون جهازا مكتوما، وعلى الرأي الوحيد. حرية الرأي أساسية وإلا كان جهازا خطيرا لكبت الرأي.

أهم من كل ذلك هو تكوين الأطر وتثقيفها في كل الاتجاهات التي يعمل فيها القطاع. ما أسخف بعض البرامج التي تقدمها بعض القنوات. وأكثر سخافة من البرنامج بعض الأطر المتحدثة للبرامج او المحللة للأخبار وللبرامج الاجتماعية والثقافية.

تكوين الأطر اساسي ومن المؤكد انه عمل صعب.. إذ لاتكفي شهادة جامعية او مدرسية او جامعية أو حتى من مدرسة الإعلام. فالقطاع يحتاج إلى تكوين مهم.

الانفتاح على العالم هو مهمة الاتصال السمعي البصري. ليس يكفي الاتصال بين دار البريهي في الرباط والمشاهد في جهات من المغرب. ولكن الاتصال بين المشاهد والعالم.

تلك مهمة الاتصال السمعي البصري. هل سيقوم بها بعد التحرير؟

• ع. غلاب

مع الشعب

■ لعلّ مشكلة المشاكل هي السكن، ليس بسبب زلزال الحسيمة، فحسب، فقد يكون هذا الزلزال هو النقطة التي أفاضت الكأس، ولكن المشكلة متخلفة من عهد الاستعمار، فقد كان الصحفيون والملاحظون الأجانب الذين يفدون على المغرب في زيارات استطلاعية تنظم لهم فرع حزب الاستقلال بالرباط والدار البيضاء على الأخص زيارة عابرة لمدن الصفيح والقش، وهي مدن كانت تحيط بالمدن الجميلة التي بناها الاستعمار بمساعدات مهمة من ميزانية الدولة للمستوطنين الأوروبيين، وخاصة الفرنسيين. كان الصحفيون والملاحظون حينما يزورون مدن الصفيح يعقدون مقارنة مع الفيلات الجميلة والعمارات المهمة، وأغلب سكانهما في المدن الجديدة سكان من الأجانب، فيستنتجون نتيجة مهمة عن إدارة القضايا الاجتماعية على عهد الحماية بين مغربين: مغرب الفرنسيين، ومغرب المغاربة.

نخشى أن يكون الارث الذي ورثه عهد الاستقلال عن عهد الاستعمار. هذا الارث يتعاظم سنة بعد أخرى. والأسباب معروفة ولا يتسع هذا الركن للحديث عنها.

نحن نقدر الجهود التي تبذلها الحكومة والوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان بالأخص ونقدر المشاكل ونرجو توفق الحكومة لإيجاد سكن لكل عائلة في البادية والحاضرة على السواء، وقد كانت القوانين التي درستها الحكومة مؤشراً على العمل الجاد المقدمة عليه.

بقي أن تشعر الحكومة بكل أعضائها بالمشكل ويتعاون الوزراء جميعهم مع وزير الإسكان للقضاء على أزمة السكن والسكن العشوائي ومدن الصفيح والنواويل.

إذا تضافرت الحكومة يمكن لإحدى الوزارات مثلا أن تساعد على ايجاد الأرض المخصصة للسكن الاجتماعي. يمكن لوزارة الطاقة أن تبذل مجهوداً للتخفيف عن تكاليف الطاقة التي تدخل في أعمال البناء. يمكن للوزارة المشرفة على المحافظة العقارية والتسجيل أن تلغي رسوم المحافظة والتسجيل على السكن الاقتصادي. وبالمناسبة فهذه الإدارة تعرقل السكن إلى حد كبير. وأكثر من ذلك أن الثقة عندها مفقودة مع المواطنين. كل المواطنين الذين يمتلكون عقاراً متهمون عندها بالسرقة. ولذلك فكثيراً ما نضيف إلى الثمن المصرح به ضعفه أو نصفه وتلزم المكلف بالأداء أو المصادرة، ولذلك يهرب الكثيرون من أن يملكوا عقاراً يسكنون فيه خوفا من تهمة السرقة أو مضاعفة السعر.

يمكن إلغاء التحفيظ والتسجيل في السكن الاقتصادي بشروط معينة.

كثير من الممكنات يمكن أن تقدمها الحكومة لقطاع السكنى حتى يقضى على أزمة السكن. على الحكومة أن تشعر بالمسؤولية.

• ع. غلاب

مع الشعب

■ «حق الإضراب مضمون وسيبين قانون تنظيمي الشروط والإجراءات التي يمكن معها ممارسة هذا الحق».

هذه فقرة من الدستور المغربي في صيغته الأولى أي سنة 1962 ولم ينقض هذا النص في التعديلات التي طرأت مع الدستور الأول. ولكن القانون التنظيمي الذي ينظم الإضراب لم يصدر منذ الحكومات المتعاقبة ابتداء من سنة 62 في القرن الماضي حتى سنة 2004 من القرن الحالي (أي 42 سنة فقط لا غير).

نحن نرجو أن يصدر القانون التنظيمي الذي ينظم الاضراب ولا يتركه «حقا» بدون نظام، فذلك يؤدي باستعمال الحق غير المنظم أحيانا الى الفوضى، أو يؤدي الى عدم استعماله - انتظارا للقانون المنظم - الى ضياع الحق في غيبة المطالبين به.

ولعل حرارة الصيف تدعو أكثر الى التفكير في الإضراب، وهو تفكير لا يأتي مرتجلا، ولكنه يأتي في الغالب بعد تفكير طويل من المعنيين بالأمر، قد يستغرق شهور الشتاء والربيع. وعندما ييأس المعنيون بالأمر من الاستجابة الى مطالبهم بعد محاولات طويلة للحوار الإيجابي، يلجأون الى الإضراب، وهذا المنطق هو الذي جعل الدستور يضمن حق الاضراب، وجله يحمل الحكومة مسؤولية إصدار قانون تنظيمي لوضع الشروط والإجراءات لهذا الإضراب.

ومادام القانون التنظيمي لم يصدر، فإن الحق المضمون يبقى فوضى لايسال أحد عن ممارستها أو عدم ممارستها.

وهكذا يكون الممارسون للإضراب يمنحون أنفسهم هذا الحق، وربما الإدارات التي مورس فيها الاضراب تتنكر لهذا الحق . والمواطنون جميعهم الذين يمس الإضراب مصالحهم، يتخذون نفس الموقف الايجابي من حق ضمنه الدستور.

وهكذا كان إضراب رجال الصحة أمس «حقا» مضمونا بالدستور وإضراب موظفي مصالح المحافظة العقارية اليوم و «حق» يؤيده رجال المصالح

ورجال الإدارات العقارية، والذين يمس الإضراب مصالحهم على السواء.

شيء مهم يجب أن يدخل ليكون حكما في هذا الموضوع هو الحوار.

على الحكومة أن تفتح «باب الحوار» في كل المشاكل التي يختلف فيها طرفان، أحدهما موظفو ومستخدمو الإدارات والشركات والمصالح العليا، والمتوسطة والصغرى.

• ع. غلاب

مع الشعب

■ الظاهرة - المشكلة - في المغرب وربما في مختلف البلاد العربية التي تعيش فترة «المراهقة الاجتماعية» هي: أن الوردة أعطت عمرها للحياة الزوجية بين الشباب، ليس في الأمر غموض. ذلك أن الزواج الشبابي أصبح عمره لايزيد عن عمر الوردة. والوردة لاتعيش عادة أكثر من أيام أو اسابيع، تكون مزدهرة، ثم سرعان ما تبدأ في الذبول. ثم تذبل وتسقط أوراقها الزاهية الطيبة الرائحة، ويجف الماء من عودها فيصفر، ثم يتغير لونه الى سواد، وسرعان ما تقصفه أول نسمة هواء فينكسر...

هكذا أصبح عمر زواج الشباب. ماتكاد تحضر حفلة الزفاف التي يبدو فيها العروسان كزهرتين تنبضان بالحياة والحب والعناق والقبلات.. حتى يصلك الخبر المحزن: لقد حضر العدلان مرة أخرى «لفصل» ما «اتصل» قارئين: «وإن يتفرقا يغني الله كلاً من سعته»، بعد أن قرأ قبل اسابيع: ربنا هب لنا من ازواجنا وذرياتنا قرة أعين..»

ظاهرة الطلاق السريع لاينبغي أن تمر سريعا في المجتمع دون أن تنال من المجتمع دراسة علمية، نفسية واقتصادية واجتماعية، ودون محاولة المجتمع أن يصلح مابه من فساد وأخطار. على العائلة أن تقوم بواجبها الاجتماعي في تربية الشاب والشابة. على المدرسة أن تشعر كل شاب وشابة بان الزواج ليس لعبة اطفال. على اجهزة الاعلام المكتوب والمسموع والمقروء أن تعالج مشاكل الطلاق بكل صراحة، ليس بالوعظ والارشاد، ولكن بالتربية النفسية والاجتماعية للحفاظ على الأسرة، وعلى «الرباط المقدس» وهو الوصف الذي أطلقه توفيق الحكيم في كتابه على القيم بهذا العنوان على الزواج.

الظاهرة لاتخرب العائلة فحسب، ولا تهدم مستقبل الاطفال إن انتج الزواج أطفالا فحسب، ولكنها تكثر من شريحة خطيرة في كل المجتمعات هي كثرة المطلقات والمطلقين في مجتمع معرض للانحراف الخلقي والاجتماعي.

المغاربة كانوا يعتبرون الزواج رباطا مقدسا دينيا واخلاقيا واجتماعيا. كانوا يعتبرون الطلاق «عيبا».. تغير هذا الخلق الكريم فاصبحت الآن الشابة تفتخر بانها مطلقة وانها «حرة» واصبح الشاب يعلنها دون خجل ليبحث عن اخرى! أعتقد أنها سبب رئيسي للزواج بالأجنبية والأجنبي.

أعتقد أن الجانبين يخسران حياتهما ومعهما اطفالهما. أعتقد أن الداء يمكن علاجه. أعتقد انها فترة مراهقة اجتماعية يمكن معالجتها نفسيا واجتماعيا واقتصاديا.

المجتمع يعيش «فتنة» الطلاق. والفتنة اشد من القتل.

• ع. غلاب

مع الشعب

■ الظاهرة - المشكلة - في المغرب وربما في مختلف البلاد العربية التي تعيش فترة «المراهقة الاجتماعية» هي: أن الوردة أعطت عمرها للحياة الزوجية بين الشباب، ليس في الأمر غموض. ذلك أن الزواج الشبابي أصبح عمره لايزيد عن عمر الوردة. والوردة لاتعيش عادة أكثر من أيام أو اسابيع، تكون مزدهرة، ثم سرعان ما تبدأ في الذبول. ثم تذبل وتسقط أوراقها الزاهية الطيبة الرائحة، ويجف الماء من عودها فيصفر، ثم يتغير لونه الى سواد، وسرعان ما تقصفه أول نسمة هواء فينكسر...

هكذا أصبح عمر زواج الشباب. ماتكاد تحضر حفلة الزفاف التي يبدو فيها العروسان كزهرتين تنبضان بالحياة والحب والعناق والقبلات.. حتى يصلك الخبر المحزن: لقد حضر العدلان مرة أخرى «لفصل» ما «اتصل» قارئين: «وإن يتفرقا يغني الله كلاً من سعته»، بعد أن قرأ قبل اسابيع: ربنا هب لنا من ازواجنا وذرياتنا قرة أعين..»

ظاهرة الطلاق السريع لاينبغي أن تمر سريعا في المجتمع دون أن تنال من المجتمع دراسة علمية، نفسية واقتصادية واجتماعية، ودون محاولة المجتمع أن يصلح مابه من فساد وأخطار. على العائلة أن تقوم بواجبها الاجتماعي في تربية الشاب والشابة. على المدرسة أن تشعر كل شاب وشابة بان الزواج ليس لعبة أطفال. على اجهزة الاعلام المكتوب والمسموع والمقروء أن تعالج مشاكل الطلاق بكل صراحة، ليس بالوعظ والارشاد، ولكن بالتربية النفسية والاجتماعية للحفاظ على الأسرة، وعلى «الرباط المقدس» وهو الوصف الذي أطلقه توفيق الحكيم في كتابه على القيم بهذا العنوان على الزواج.

الظاهرة لاتخرب العائلة فحسب، ولا تهدم مستقبل الاطفال إن انتج الزواج أطفالا فحسب، ولكنها تكثر من شريحة خطيرة في كل المجتمعات هي كثرة المطلقات والمطلقين في مجتمع معرض للانحراف الخلقي والاجتماعي.

المغاربة كانوا يعتبرون الزواج رباطا مقدسا دينيا واخلاقيا واجتماعيا. كانوا يعتبرون الطلاق «عيبا».. تغير هذا الخلق الكريم فاصبحت الآن الشابة تفتخر بانها مطلقة وانها «حرة»، واصبح الشاب يعلنها دون خجل ليبحث عن اخرى! اعتقد أنها سبب رئيسي للزواج بالاجنبية والأجنبي.

اعتقد ان الجانبين يخسران حياتهما ومعهما اطفالهما. اعتقد أن الداء يمكن علاجه. اعتقد انها فترة مراهقة اجتماعية يمكن معالجتها نفسيا واجتماعيا واقتصاديا.

المجتمع يعيش «فتنة» الطلاق. والفتنة اشد من القتل.

● ع. غلاب

مع الشعب

■ المصير... المستقبل ... المسؤولية ... العمل...

كل هذه اسئلة يطرحها على نفسه الشاب والشابة، وهما يفرحان بالفوز بشهادة الباكلوريا، ربما كانت هناك أسئلة اخرى أكثر عمقا يطرحها الأب والأم، وقد تحملا الكثير من المتاعب فترة طويلة من العمر، ربما كانت أكثر قليلا من عشرين سنة: هل الباكلوريا نهاية المطاف؟ يسأل الأب والأم.. يجيب الشاب والشابة: لا.. سابتدئ مرحلة جديدة في الجامعة أو المدرسة العليا - إن كان لي حظ الالتحاق بكلية من الكليات الأولى، أو بقسم من أقسام الثانية.. ويزفر الأب زفرة حارة تختفي معه فرحته بالباكلوريا:

- فترة أخرى من الانفاق والمتابعة والهم الدائم والأمل في النجاح والخوف من الفشل..

يبتلع الحقيقة مكرها، لا راضيا. فقد ابتدأ ابنه أو بنته أو ابناؤه وبناته المسيرة، ولابد أن يصلوا.. ولكنهم سيخوضون منذ اليوم بحرا متلاطم الامواج، تصطخب أمواجه في الجامعة أو المدرسة العليا.. ومن يدري: هل سيوفق الابن أو البنت في مباراة الدخول؟ وهل ستكون الدراسة مجانية، أو سيضطر الأب الى أن يقتطع من دخله ليدفع رسوم التعليم؟

سواء هذا أو ذاك فإن هموم الأولاد ستتجدد وتتضاعف ويصبح الولد أو البنت:

- ولكن النهاية ستكون جيدة ساحصل على شهادة عليا تمكنني من اكتمال شخصيتي واستقلالي الذاتي.

يقبل يد والده وهو يضيف:

- ستكون فخورا بي..؟ أليس كذلك

وتشرق على وجه الأب ابتسامة باهتة تخفي وراءها ما يقرأه ويسمعه عن بطالة حاملي الشهادات العليا. يتساءل في صمت:

- هل بعد حصولكم على الشهادة العليا ستبدأ مسيرة أخرى اسمها البطالة؟

سؤال صامت لم يشأ أن يصدم فرحة ابنائه وأمهم بالحصول على شهادة اسمها الباكلوريا.

ويبدأ الباكلوريون في التردد على أبواب المدارس العليا والكليات وكلهم أمل في ألا يجدوا الأبواب مقفلة بقفل اسمه «المباراة».

• ع. غلاب

مع الشعب

■ اقرأ من حين لآخر صفحات من التاريخ القريب الذي عشت فترات منه بخيرها وشرها. وذاكرتي شاهدة على ذلك. وفي الأيام الأخيرة كنت أقرأ كيف جند جنرالات فرنسا ومقبوحها، العاملون المدنيون أنفسهم لمحاربة حزب الاستقلال.

كان أولهم الجنرال نوجيس الذي اصطدم في بداية عمله بالمغرب بالمؤتمرات التي عقدتها كتلة العمل الوطني لتأييد المطالب المستعجلة. وسرعان ما أعلن بأن مخططه الاستعماري في المغرب لايمكن أن يتحقق مع وجود الحركة الوطنية. ولذلك قام بهجمته المسعورة على الحزب الوطني الذي خلف الكتلة بعد أن حلها. واستمر يؤكد أن «العمل» لبقاء الحماية لايستقيم إلا بالقضاء على الحزب.

وجاء بعده مقيمان مدنيان لم يكونا أقل عداء منه للحزب.

ثم جاء ابو عذرها مرشال فرنسا الفونس جوان. وعند ذلك ابتدع مقولة استئكار حزب الاستقلال. وجعل من هذه المقولة رسالته العسكرية الأولى حتى إنه هدد محمد الخامس رحمه الله إذا لم يستنكر حزب الاستقلال. وانفتحت الأزمة على ابعادها، واحد اسباب انفتاحها هو لرغبة في القضاء على حزب الاستقلال.

لم يفلح المرشال وجاء بعده الجنرال كيوم واتخذ من عداوته لحزب الاستقلال اولى محطات قيادته العسكرية في المغرب واخر محطاتها وحقق فعلته النكراء فنفى الملك المجاهد وابنيه وعائلته. واحد اسباب النفي انه لم يستنكر حزب الاستقلال. ولا ننسى انه استخدم صنيعته الكلاوي والكتاني وكبار القواد في الضغط على الملك. وكان ما قاله الكلاوي للملك محمد الخامس: إن حزب الاستقلال يضر بالأمن العام. وحينما لم تستنكره جعلته يتقوى. وبذلك اصبحت البلاد وفي عهد السيبا.

الحزب كان هو العدو الأكبر للاستعمار.

الفكرة تتردد هذه الأيام مرة اخرى بصيغة اخرى مضمونها:

أن الحزب يجب ان يبقى محاصرا في حدود ضيقة. وأن الأحزاب لاضرورة لها. مادامت الديمقراطية تسير بالدستور والمؤسسات.

لا أومن بان التاريخ يعيد نفسه. ولكني اليوم اصبحت أومن بان بعض التاريخ يعيد نفسه. والذين يقاومون الأحزاب باية صيغة من صيغ المقاومة سيحدث لهم ما حدث لجنرالات فرنسا ومارشالاتها: ذهبوا جميعا وبقي حزب الاستقلال.

● ع. غلاب

مع الشعب

■ المعروف والمفروض والمتفق عليه والمقرر في جميع دول القانون:
أن القانون يحمي الدولة والمواطنين والقيم الأخلاقية والإنسانية ويحمي حقوق الإنسان، فهو مظلة حماية واقية من كل أمطار الشر...
معنى هذا أن الدولة حينما تضع القانون - وكل دولة محترمة تملك ترسانة قوانين - تحمل القانون كل مشاكلها وسخائمها وسلبياتها. تضعها جميعا على عاتق القانون وتقول:
- دونك كل هذه الملفات الثقيلة. قم بواجبك فإن الشعب في انتظار نتيجة عملك...
القانون إذن هو مظلة الحماية للدولة والمجتمع. ولكن من يحمي القانون؟
سؤال صعب لا يجيب عليه الكثيرون، لأن أحدا من المسؤولين لا يرغب في أن «يدخل في الفضول»... إذا أجبنا بأن وزارة العدل أنشئت لتحمي القانون كنا نكلف هذه الوزارة بكل من يعتدي على القانون. من سارق خبزة حتى سارق الملايير...، من مرتكب مخالفة سير حتى قاتل مجموعة بشرية في عملية إرهابية... من متملص في دفع الضرائب حتى دافع رشوة في صفقة تجارية تتعلق بمكتب أو مؤسسة أو منظمة تابعة للدولة أو وزارة تحكم الوطن... وزير العدل يحمي القانون في كل هذه المجالات وغيرها كثير؟ نعم، ولم لا؟ ولماذا سمي وزير العدل، أي الذي يقيم العدل بين الناس، وبين يديه القانون.
إذا قلنا القضاء هو الذي يحمي القانون. نكون أيضا صادقين لأن القاضي هو عين الشعب على كل من يعبث بالقانون، وهو يد الشعب التي بها يبطش ولسان الشعب الذي به يجهر بالحق. وهو عقل الشعب الذي به يفكر، وضميره الذي به يحفظ العدالة من غفلتها. وهو، هو: القضاء... وكفى.
ولكن القضاء يجلس قابعا في المحكمة ينتظر أن يؤتى له بقاتل فيقتص منه بالقانون. غارق بين الملفات ينظر في «الأوراق» ولا يتجول في المجتمع يبحث عمن ظلم القانون. فهو إذن ليس الذي يحمي القانون إذ بمبادرة ذاتية شخصية.
إذا قلنا إن الذي يحمي القانون هو جهاز الأمن: الشرطة والدرك والجيش. لأنه يملك سلطة البحث والمداهمة والاعتقال ويحمل السلاح وبذلة الميدان. ولكن هذا الجهاز مسلوب الإرادة، لأنه جهاز تنفيذ. ربما لم يدرس القانون ولا عرف فصلا من فصوله.
يبدو لي أن «الثلاثة» وزير العدل؛ والقضاء، وجهاز الأمن هم الذين يتضافرون ليحموا القانون الذي يحمي الدولة والمجتمع.
إذا كانوا ثلاثتهم مكلفين فلم تقع هذه الاختراقات الكبرى ضد القانون؟ لم هذه «العداوة» بين القانون والعدل بين الناس وسلامة المجتمع وسلامة الأخلاق والقيم والأرواح؟
سؤال أترك للقارئ أن يجيب عنه.

● ع. غلاب

مع الشعب

■ اللغة العربية لها من يدافع عنها ويحبها ويقوم بالدراسات المعمقة لها في هذه الديار.

اللغات الأجنبية: الفرنسية - الإسبانية - الإنجليزية - الروسية.. مثلا فقيرة إلى الله ترجو أن يرزقها من يحميها ويدرسها ويدافع عنها ويزيد في تأصيل وجودها في هذه الديار...

للسببين معا، ولأسباب أخرى لايعلمها إلا الله قررت رئاسة جامعة محمد الخامس السويسي إعادة توجيه وهيكلة معهد الدراسات والأبحاث للتعريب إلى مؤسسة «تختص بالتكوين والبحث في مجال اللغات، واللغات الأجنبية على وجه التخصيص».

وإذن فإن معهد الدراسات والأبحاث للتعريب سيهتم - في إطار الجامعة والبحث العلمي بالدراسات والأبحاث للتعريب (بالغين).. وستتفق عليه الجامعة، وستفقد اللغة العربية معهدا انتهى منذ مدة طويلة كان يقوم بالأبحاث والدراسات التي تخص العربية. وبما أن العربية لم تعد في حاجة إلى هذه الدراسات والأبحاث فتسهيل المعهد لتحقيق أهداف أخرى للغات (مسكينة) لايوجد من يدرسها ويشجعها ويشيعها بين الناس..

فهي تنتمي إلى دول فقيرة في المال.. فقيرة في الدراسات والأبحاث.. فقيرة في المعاهد التي تدرس لغاتها وتنتج فيها أبحاثا.. لكن لاباس فعندنا شراكة مع الاتحاد الأوروبي ومع أمريكا. ومن شروط الشراكة أن يساعدونا في التقنيات الكبرى (حسب الاتفاقية الأخيرة التي امضاها السيد الوزير الأول في باريس) ونساعدهم في تنمية الدراسات عن لغاتهم.. المعهد في هيكلته الجديدة التي تقترحها الجامعة قادر على ذلك. ربما سيستغين باطر عليا في دراسة هذه اللغات. لاباس. المغرب يعطي المعهد (البناية والطلبة) والدول تعطي، الى جانب لغاتها أطرها العليا..

ربما المشكلة التي ستعترض هذه المسيرة هي ان القانون المؤسس للاكاديمية التي لم تر النور بعد، لاينص على إمكان حل أو إعادة اختصاص المعهد الا بعد ثلاث سنوات من تاريخ انطلاق مجلس الاكاديمية. والقانون المؤسس للمعهد لاينص على «التقريب».. فإن رغبة جامعة محمد الخامس في تغيير رسالة المعهد تصطدم بالقانون والواقع والمنطق العلمي.

ماتريد لقرار من مؤسسة مهمة أن يصطدم بالقانون والمنطق العلمي. ولذلك يجب التفكير جيدا في مصير معهد أسس منذ سنة لغاية يكرسها قانونه المحترم.

● ع. غلاب

مع الشعب

■ أكد الوزير المنتدب في وزارة الخارجية - وهو يتحدث عن المحادثات التي أجراها جلالة الملك مع الرئيس بوش - أن المغرب لن يرسل قوات مسلحة الى العراق.

وهذا التأكيد خبر بمعلوم كما يقال، ومع ذلك نفى كل إشاعة ألحت في القول إن أمريكا تطلب من أصدقائها - ومنهم المغرب - أن يبعثوا بفرق من قواتهم المسلحة للانضمام الى قوات الاحتلال الأمريكي البريطاني في العراق. دول أروبية - إسبانيا - سحبت قواتها مكفرة عن خطأ ارتكبته حكومة أزنار. دول أخرى. ومنها ايطاليا واليابان وقعت تحت ضغط قوات الاحتلال في خطأ خطير بإرسال قواتها إلى العراق. عرضت بذلك أبناءها إلى الاغتيال باعتبارها جيش احتلال. وأفسدت علاقاتها مع الشعب العراقي وربما إلى الأبد. ونالت غضب وانتقاد كل شعوب العالم الأوروبية والآسيوية والإفريقية والأمريكية اللاتينية التي تطالب قوات الاحتلال بالجلاء، لأنها قوة عدوانية احتلت قطرا لم يؤذها بسوء. ثم إنها فشلت على مدى عام وبضعة أشهر في إقرار الأمن والسلام. ووضعت هذا القطر الذي عانى من دكتاتورية الحكم سنوات ليعاني من دكتاتورية احتلال عسكري جديد أجنبي، ويعاني فوضى الأمن وبؤس الحياة وذل السيطرة الأجنبية.

ما كان لأي بلد عربي ومسلم أن يساعد هذه الغوغائية التي ابتدعت في العراق وأفغانستان. وما كان للمغرب بالأخص أن يصب الزيت على النار ويساهم في قتل الشعب العراقي، ويبعث بأبنائه الى جحيم لا يدخله إلا المعتدون.

المغرب لا يمكن أن يصنف في صف المعتدين. وبالنسبة لشعب شقيق بخاصة يعاني المحن - محنه أكبر من أختها - ولذلك كان قرار جلالة الملك حكيما في أن القوات المسلحة الملكية لا تشارك في جريمة ارتكبها غيرنا، ووقع في مستنقعها. وعلاقة المغرب بالشعب العراقي علاقة ممتازة، في كل ظروفه السياسية. وقد ساعد المغرب أثناء نضاله من أجل الاستقلال فمن حصافة الرأي ألا يساهم المغرب في تعزيز قوات أجنبية محتلة، يدمر العراق تحت قيادتها، وهي مصممة على الاستمرار في الاحتلال.

الموقف الذي اتخذه جلالة الملك موقف رائد بين الدول التي قد يعرض عليها مثل ما عرض على المغرب.

• ع. غلاب

مع الشعب

■ لو سألت - أو سألتُ - فتى أو شابا أو شابة من أبناء المغرب:
- متى استقل المغرب؟
لفغر - أو فغرت فاها وهي تجيب:
- المغرب دائما مستقل.
ولو وضعت لجنة الامتحانات سؤالا في امتحانات الباكلوريا:
- اكتب تحليلا عن نظام الحماية بالمغرب من بدايته إلى نهايته...؟
لسقط في هذا السؤال معظم المترشحين.
خطرت في بالي هذه الأسئلة وأنا أقرأ كتابا لعلال الفاسي صدر بمناسبة ذكرى رحيله الثلاثين: عن منفاه في الكابون. وقلت:
- رجل قضى تسع سنوات منفيا عن بلاده في الغابون لأنه كان يطالب للمغرب بالحرية والإصلاح ولأبناء بلاده بالتعليم والشغل والسكنى والكرامة. المنفى الذي يصل إلى تسع سنوات، وقبله منفى محمد بن عبدالكريم الخطابي 21 سنة. ثم لم ير بلاده حتى أسلم الروح في القاهرة. هذا تاريخ يجب ألا يهمله التاريخ، ليس فقط لمعرفة الرجال الذين ضحوا في سبيل بلادهم، ولا لتذكر «لارينيون» جزيرة في المحيط الهادي نفي إليها بن عبدالكريم، و«لامويلا» - قرية مجهولة في الغابون قضى فيها علال الفاسي تسع سنوات، ليس من أجل ذلك يجب أن يدرس أبناؤنا. هذا الجزء المنسي من تاريخ المغرب، ولكن من أجل فكرة أسمى، وهي أن الاستقلال والحرية اللذين ننعم بهما الآن، لم يأت عبثا ولابمجرد رسالة طلب قدمها المغرب لفرنسا، ولكن حصلنا على ما ننعم به من استقلال وحرية وكرامة بجهاد أبطال معظمهم صار إلى عفو الله، وبكفاح مستمر استشهد فيه من استشهد من الرجال والشباب والنساء في الجبال والسهول والصحراء والمدن، وبعذاب السجن والنفي الطويل الأجل، أدى ثمنهما رجال يذكرهم التاريخ. وينساهم الآن الجيل الذي لم يقرأ التاريخ.
من المسؤول عن هذا الشباب؟
من المسؤول عن الجهل الذي يجب ألا يكون بين شبابنا والمتعلمين من أبنائنا؟
سؤال تصعب علي الإجابة عنه ولذلك أتركه لوزارة التربية الوطنية.

● ع. غلاب

مع الشعب

■ الشتاء ياتي أحياناً بكوارث الفيضان. أحياناً كثيرة بكوارث الجفاف؛ ومع الفيضان ياتي الغرق وانهدام المنازل الهشة وانقطاع الطرق وغرق الحقول وضياع المنتجات الفلاحية، أحيانا كثيرة حوادث الغرق القاتلة.

للصيف مشاكله الكثيرة التي لا تقل عن خطورة مشاكل الشتاء: كثر الحديث في هذا الأسبوع عن ابتلاع البحر في الدار البيضاء ونواحيها لعدد كبير من السابحين والسابحات، منهم طلبة وشباب في مقتبل العمر. الحديث كان أكثر عن تلوث الشواطئ، وظهور نفايات المحروقات والمياه العفنة والأزبال...

معظم الشواطئ المغربية تعاني مشكل التلوث. وإذا كان هياج البحر يذهب بالأرواح، فإن التلوث يصيب الأجسام بامراض خطيرة جلدية على الأخص، ليس أقلها سرطان الجلد وربما الجذري والجذام. وتعفن الأعضاء التناسلية والمخارج...

لا تعفى وزارة الصحة من العمل على الوقاية من أمراض الصيف البرية والبحرية، الناشئة عن تلوث الهواء والماء ومياه البحر والأنهار التي يسبح فيها كثير من البدويين. ولا تعفى الجماعات المحلية من مراقبة الشواطئ وتنظيف رمالها من النفايات البشرية والحيوانية، ومراقبة مياه البحر والتنبيه إلى تلوثها. ولا تعفى السلط المحلية من ضرورة فرض الحظر على استعمال الشواطئ غير الصالحة للسباحة من السباحة فيها. أو على الأقل تزويدها بعمال ومراكب الإغاثة البحرية، التي سيكون من حقها أن تقفل الشواطئ كلما تهدد الخطر السباحين. ثم من مهمة السلطات المحلية منع السباحة تماماً في الشواطئ الملوثة. بمساعدة وزارة الصحة..

أمراض الجلد لا تدمر المريض فحسب، ولكنها معدية، وتؤدي إلى كثير من الأخطار الصحية والاجتماعية.

أغرب من هذه الأخطار والأمراض أن المواطنين يلفتون النظر إليها بواسطة الصحافة. ولكن السلطة المختصة والفاعلة لا تعير أي اهتمام لهذه المشاكل. لأنها لا تدخل في اختصاصها.

المجالس الجماعية مسؤولة، ولكنها دائما تعمل باتصال مع السلطات المحلية. وعليهما معاً تقع مسؤولية ما يحدث.

● ع. غلاب

مع الشعب

■ «موسم العودة الى الجنوب»

هو الكتاب الذي بدأ يكتبه مئات الآلاف من المهاجرين المغاربة الى الشمال. وهو موسم يؤكد حقيقة أفرح لها أشد ما يكون الفرح، وهو للتعلق بالوطن، أظن أن المغربي والأسرة المغربية صعبة الاندماج في مجتمع آخر. حينما تزور باريس أو بروكسيل مثلا تجد أسواقا تجد نفسك فيها في القيسارية أو «سوق السمارين» أو «القريعة».... يعمل فيه المغاربة ويجهدون أنفسهم لكسب قوتهم وتنمية مداخيلهم، يتحدثون العربية أو الأمازيغية ويؤدون الصلاة في ركن من الدكان، ويصومون رمضان بكل تقاليده وسهراته... أهم من ذلك أنهم يفكرون في الوطن كلما واتتهم فرصة الصيف، فيتعرف الجيل منهم على بلادهم وقومهم، يزورون المدينة والقرية والأهل، يضيفون ويستضيفون ويمتنون صلاتهم بالأصدقاء والأهل والأقرباء. ويوظفون بعض ما وفروه في استثمار قد يكون قليلا. ولكنه يزيد في ارتباطهم بالوطن.

الوزارة المكلفة بالمهاجرين ومؤسسة محمد الخامس للتضامن تقومان ببعض ما يتطلبه التعامل مع ظاهرة الهجرة الى الشمال للبحث عن لقمة خبز نظيفة. ولكن هؤلاء وقد عادوا الى الوطن للاستجمام بضعة أسابيع يكونون مجتمع المهاجرين في أرض الوطن متأثرين بعقلية جديدة موفرين أموالا قد يصرفها بعضهم فيما لذ وطاب، مضيعين الوقت في عطلة عاطلة... هؤلاء يجب الاهتمام بهم، وتوعية من يستحق التوعية منهم بمواطنتهم، وإرشادهم الى ضمان مستقبلهم. كل منهم سيصل الى «التقاعد» - وظيفيا أو عريا - يجب أن يعوا مسؤولية هذه الفترة بالنسبة لشخصهم وعائلاتهم. كل منهم أنجب بنين وبنات في المهجر، كيف يجعلهم يواجهون الازدواجية في اللغة والمجتمع والأخلاق والتقاليد والانتماء. أغلبهم بضاعتهم من المعرفة مزجاة، لايكادون يعرفون عن بلادهم إلا مارسب في عقولهم قبل الهجرة.

هم في حاجة الى ربط الاتصال حتى لاينقطع حبله.

وتلك مهمة الوزارة المكلفة بالمهاجرين. لاينبغي أن تعتقد أن مهمتها مع المهاجرين هناك... ولكنها تستمر وهم هنا. برنامج يجب أن يوضع لرعاية المجتمع في موسم العودة الى الوطن.

• ع. غلاب

مع الشعب

■ كان المتحدثون حينما يذكرون الأمن لا يتبادر إلى الذهن إلا شيء واحد هو أمن الناس على حياتهم وأموالهم ومنازلهم وكرامتهم. ولذلك فإدارة الأمن ورجل الأمن لايشغلهما شاغل إلا حماية المواطن من أي عدوان على القيم التي يعتز بها من النفس والمال حتى الكرامة.

اصطلاحات جديدة دخلت على مفهوم الأمن وهاجس الدول الكبرى - التي كانت في الجملة، مأمونة - أصبح هو هذا المفهوم الجديد: الارهاب. والارهاب رغم خطورته ليس ظاهرة عالمية بثته - ومازال - اسرائيل بين شعوب بعض البلاد العربية والإسلامية لأنها دولة قامت على الارهاب. وعملها الارهابي طيلة نصف قرن ويزيد علم «الجبناء» كيف يكونون ارهابيين. ولا حق الارهاب بعض الدول الكبرى في أمريكا وأوروبا فانطلق الرعب من قمقمه، وأصبح الجميع يخاف من الارهاب، حتى عمت ثقافة الرعب من الارهاب وسادت جميع الدول (ولو بالخوف فحسب). وبذلك تحول مفهوم الأمن من حفظ حرية الناس وحياتهم وأموالهم وكرامتهم إلى وقاية البلاد من الارهاب...

العالم أصبح الآن إذن يعيش في ظل ثقافة مقاومة الارهاب. وتنفق الدول كل ميزانية الأمن - وربما حتى ميزانية التعليم - في الوقاية من الارهاب.

قد يكون ذلك شيئا مهما تطبيقا للمثل القائل: «اللي خاف نجا...»

وقد تكون المبالغة في الحديث عن الارهاب في كل خطبة وفي كل حديث صحفي، وفي كل تصريح تلفزيوني جعل الارهاب غولا يخيف الحكومات والشعوب كما يخاف الأطفال من الغول المتخيل.

هذه لغة العصر التي تنتقل من الانجليزية الى الاسبانية ثم الفرنسية والألمانية والايطالية، وتصل سريعا إلى العربية... حتى أصبحت اللغة التي يتحدث بها الناس جميعا فيتفاهمون...

ولكن الخطر أن انشغال إدارات الأمن ورجل الأمن بالارهاب أنساهم الأمن الحقيقي على حياة الناس وأموالهم... و...كرامتهم. فانطلق العبث بالأمن في كل المدن (والمغرب مثال على ذلك) وأصبح الرجل والمرأة والطفل لا يأمنون على أنفسهم وأموالهم.. وكرامتهم لأن العابثين بالأمن يتجولون في كل شارع، في كل ركن من شارع في كل مدينة، في النهار قبل الليل.

شكوى المواطنين الآن من انعدام الأمن. ولذلك فالشعب يطالب إدارة الأمن أن تلفت النظر إلى الأمن العام بدلا من «الغرق» في الأمن الخاص على حساب المواطنين المسالمين.

● ع. غلاب

مع الشعب

■ المعروف والمفروض والمتفق عليه والمقرر في جميع دول القانون:

أن القانون يحمي الدولة والمواطنين والقيم الاخلاقية والإنسانية ويحمي حقوق الإنسان، فهو مظلة حماية واقية من كل أمطار الشر...

معنى هذا أن الدولة حينما تضع القانون - وكل دولة محترمة تملك ترسانة قوانين - تحمل القانون كل مشاكلها وسخائمها وسلبياتها. تضعها جميعا على عاتق القانون ونقول:

- دونك كل هذه الملفات الثقيلة. قم بواجبك فإن الشعب في انتظار نتيجة عملك...

القانون إذن هو مظلة الحماية للدولة والمجتمع. ولكن من يحمي القانون؟

سؤال صعب لا يجيب عليه الكثيرون، لأن أحدا من المسؤولين لا يرغب في أن «يدخل في الفضول»... إذا أجبنا بأن وزارة العدل أنشئت لتحمي القانون كنا نكلف هذه الوزارة بكل من يعتدي على القانون. من سارق خبزة حتى سارق الملايير...، من مرتكب مخالفة سير حتى قاتل مجموعة بشرية في عملية إرهابية... من متملص في دفع الضرائب حتى دافع رشوة في صفقة تجارية تتعلق بمكتب أو مؤسسة أو منظمة تابعة للدولة أو وزارة تحكم الوطن... وزير العدل يحمي القانون في كل هذه المجالات وغيرها كثير؟ نعم. ولم لا؟ ولماذا سمي وزير العدل، أي الذي يقيم العدل بين الناس، وبين يديه القانون.

إذا قلنا القضاء هو الذي يحمي القانون. نكون أيضا صادقين لأن القاضي هو عين الشعب على كل من يعبث بالقانون، وهو يد الشعب التي بها يبطش ولسان الشعب الذي به يجهر بالحق. وهو عقل الشعب الذي به يفكر، وضميره الذي به يحفظ العدالة من غفلتها. وهو، هو: القضاء... وكفى.

ولكن القضاء يجلس قابعا في المحكمة ينتظر أن يؤتى له بقاتل فيقتص منه بالقانون. غارق بين الملفات ينظر في «الأوراق» ولا يتجول في المجتمع يبحث عمن ظلم القانون. فهو إذن ليس الذي يحمي القانون إذ بمبادرة ذاتية شخصية.

إذا قلنا إن الذي يحمي القانون هو جهاز الأمن: الشرطة والدرك والجيش. لأنه يملك سلطة البحث والمداهمة والاعتقال ويحمل السلاح وبذلة الميدان. ولكن هذا الجهاز مسلوب الإرادة، لأنه جهاز تنفيذ. ربما لم يدرس القانون ولا عرف فصلا من فصوله.

يبدو لي أن «الثلاثة» وزير العدل، والقضاء، وجهاز الأمن هم الذين يتضافرون ليحموا القانون الذي يحمي الدولة والمجتمع.

إذا كانوا ثلاثتهم مكلفين فلم تقع هذه الاختراقات الكبرى ضد القانون؟ لم هذه «العداوة» بين القانون والعدل بين الناس وسلامة المجتمع وسلامة الأخلاق والقيم والأرواح؟

سؤال اترك للقارئ أن يجيب عنه.

● ع. غلاب

مع الشعب

■ المعروف والمفروض والمتفق عليه والمقرر في جميع دول القانون:

أن القانون يحمي الدولة والمواطنين والقيم الأخلاقية والإنسانية ويحمي حقوق الإنسان، فهو مظلة حماية واقية من كل أمطار الشر...

معنى هذا أن الدولة حينما تضع القانون - وكل دولة محترمة تملك ترسانة قوانين - تحمل القانون كل مشاكلها وسخائمها وسلبياتها: تضعها جميعا على عاتق القانون ونقول:

- دونك كل هذه الملفات الثقيلة. قم بواجبك فإن الشعب في انتظار نتيجة عملك...

القانون إذن هو مظلة الحماية للدولة والمجتمع. ولكن من يحمي القانون؟

سؤال صعب لا يجيب عليه الكثيرون، لأن أحدا من المسؤولين لا يرغب في أن «يدخل في الفضول»... إذا أجبنا بأن وزارة العدل أنشئت لتحمي القانون كنا نكلف هذه الوزارة بكل من يعتدي على القانون. من سارق خبزة حتى سارق الملايير...، من مرتكب مخالفة سير حتى قاتل مجموعة بشرية في عملية إرهابية... من متملص في دفع الضرائب حتى دافع رشوة في صفقة تجارية تتعلق بمكتب أو مؤسسة أو منظمة تابعة للدولة أو وزارة تحكم الوطن... وزير العدل يحمي القانون في كل هذه المجالات وغيرها كثير؟ نعم ولم لا؟ ولماذا سمي وزير العدل، أي الذي يقيم العدل بين الناس، وبين يديه القانون.

إذا قلنا القضاء هو الذي يحمي القانون. نكون أيضا صادقين لأن القاضي هو عين الشعب على كل من يعبث بالقانون، وهو يد الشعب التي بها يبطش ولسان الشعب الذي به يجهر بالحق. وهو عقل الشعب الذي به يفكر، وضميره الذي به يحفظ العدالة من غفلتها. وهو، هو: القضاء... وكفى.

ولكن القضاء يجلس قابعا في المحكمة ينتظر أن يؤتى له بقاتل فيقتص منه بالقانون. غارق بين الملفات ينظر في «الأوراق» ولا يتجول في المجتمع يبحث عمن ظلم القانون. فهو إذن ليس الذي يحمي القانون إذ بمبادرة ذاتية شخصية.

إذا قلنا إن الذي يحمي القانون هو جهاز الأمن: الشرطة والدرك والجيش. لأنه يملك سلطة البحث والمداهمة والاعتقال ويحمل السلاح وبذلة الميدان. ولكن هذا الجهاز مسلوب الإرادة، لأنه جهاز تنفيذ. ربما لم يدرس القانون ولا عرف فصلا من فصوله.

يبدو لي أن «الثلاثة» وزير العدل؛ والقضاء، وجهاز الأمن هم الذين يتضافرون ليحموا القانون الذي يحمي الدولة والمجتمع.

إذا كانوا ثلاثتهم مكلفين فلم تقع هذه الاختراقات الكبرى ضد القانون؟ لم هذه «العداوة» بين القانون والعدل بين الناس وسلامة المجتمع وسلامة الأخلاق والقيم والأرواح؟

سؤال أترك للقارئ أن يجيب عنه.

● ع. غلاب

مع الشعب

■ المفروض أن المغرب وطن واحد: البادية والحاضرة فيه سواء.

والمفروض أن الحكومة حكومة لشعب المغرب جميعه، تعنى بقضايا الحاضرة كما تعنى بقضايا البادية.

والمفروض أن الحكومة تضع في برامجها التي تقدمها لنا - عن طريق البرلمان - العالم القروي. وياخذ هذا العالم حيزا مهما من البرنامج.

والمفروض أننا نحتاج إلى البادية المغربية في كل يوم من حياتنا، ونتابع إنتاجها فيما نأكل من خبز وخضر ولحوم - غير الأسماك والدجاج الابيض - وفواكه، وما نصنع من أصواف وما نلبس (يلبس عموم الشعب) من ثياب صوفية أو قطنية.

والمفروض أننا كنا نتطلع إلى ما أنتجت البادية في صيفنا هذا من حبوب بعد أن اهتزت قلوبنا فرحا بالأمطار المهمة التي عرفها فصل الشتاء. وحينما أعلن أن الإنتاج بلغ 81 مليون قنطارا تأكدنا أن شعبنا لن يجوع لأن استهلاك كل مواطن سيتجاوز مليونين ونصف مليون من القناطير سنويا. وأننا لن نضطر إلى استيراد الحبوب هذه المرة، ولو أن المهتمين بالاستيراد والتصدير يزعمون أن المغرب مضطر دائما لاستيراد الحبوب لضمان الأمن الغذائي.

هذه الافتراضات جميعها تجعلنا نؤمن بان الاهتمام بالعالم القروي يجب أن يوازي أو يتجاوز الاهتمام بالعالم الحضري. لأن البادية التي يسكنها نصف السكان - تقريبا - تستحق من العناية، ومن المصاريف ما تستحقه الحاضرة من العناية والمصاريف.

لم أقم بعملية حسابية، وكل ما يمكن أن أزعم أن البادية تساهم في مجموع الدخل الوطني أكثر مما تساهم الحاضرة (إذا تابعنا كل مساهماتها الغذائية وما يتبع الغذاء من أصواف وألبان وأجبان)... ولذلك لا ينبغي أن نظلم البادية حقها الذي يجب أن تطالب به، وهو أن يصرف على المجتمع القروي، على قدر دخله في المردود الوطني الخام... العالم القروي يحتاج الى الكثير وفي مقدمة ما يحتاجه: الماء الشروب والكهرباء والسكن والمدرسة والطرق، وكل ما يعني نقل حضارة المدينة الى القرية.

من الظلم أن يحرم هذا المجتمع من القليل مع أنه يقدم الكثير. الظلم محرم ليس على الإنسان والحكومات فحسب، ولكن الله حرم الظلم على نفسه ولذلك لا ينبغي أن تظلم الدولة العالم القروي حتى لا «يضرب» عن تقديم ما تحتاجه الحاضرة، فيبحث الحضريون عن لقمة خبز أو قطعة لحم فلا يجدون.

لنفكر جيدا في العالم القروي فقد برهن على أنه عالم منتج.

• ع. غلاب

مع الشعب

■ «النوار» مصطلح جديد يضاف الى الرشوة، وإلى مصطلح آخر هو «دور معاه» والنوار هو التامر بين البائع والمشتري على أداء جزء من الثمن غير مصرح به في الأوراق الرسمية، لتضييع الدولة في الضرائب، وثمن التحفيظ والتسجيل. البائع لا يقبل المعاملة إلا إذا وافق المشتري على «النوار» أي ما يدفع سرا بدون تصريح. فالمشتري يجد نفسه مضطرا أن يساهم في المؤامرة لقاء سعر معتدل...

وحينما تجتمع «الرشوة» و«النوار» و«دوار معاه» وهي رشوة سرية أو «صدقة» لاتنتج توابا... إذا اجتمع الثلاثة تخرب الاقتصاد، وهرب المستثمرون من النافذة قبل أن تفتح لهم الأبواب للخروج... وبقيت البلاد تجتر كلمات الاستعمار... وتغني دون أن تطرب أحدا. ومغنية الحي لا تطرب كما يقول المثل.

الأمر الذي يستغربه الملاحظون الاقتصاديون ويتساءلون عنه:

- لماذا السلطات المغربية لا تقوم بمهمة القضاء على هذه الرواسب قبل أن تفكر في تطوير الاقتصاد؟

- لماذا عرف المغرب هذه الأعداء الثلاثة منذ عهد الحماية، وتنامت واتسعت دائرتها، ولا شيء -من الوعظ والإرشاد- يقف في وجهها دون أن تقوم الحكومة بعمل جدي للقضاء على الداء في مهده؟

- كيف تتعايش الحكومة مع هذه الأعداء الثلاثة وهي تعرف انها سبب الملفات المهمة والخطيرة التي تنتقل بين محكمة العدل الخاصة، قبل رحيلها، والمحكمة الابتدائية أو محاكم الاستئناف؟

- لا يمكن أن تكون الحكومة على غير علم بهذا الذي يحدث. وإلا كانت حكومة تجهل البلاد التي تديرها.

الأعداء الثلاثة لا تتجول في الاقتصاد المغربي سرا، وإنما هي تتحرك «على عينك يابن عدي» وتصل الى الإدارات الكبرى والى الوزارات الرئيسية، والمسؤولون ساكتون يرددون (وهم يضحكون) هذي هي بلادنا...

وإذا لم تاكل وتوكل فلا يتحرك الاقتصاد ولا تسير الأعمال إلا في ظل الفساد...

لتتاكد الحكومة أنها تبني على الماء أو على الرمال. والقصور التي يبنيها الأطفال برمال الشواطئ سرعان ما تنهار مع موجة صغيرة تنطلق من مياه البحر. البحر الكبير يجرف ما نبنيه ونحن غافلون.

● ع. غلاب

مع الشعب

■ المعروف والمفروض والمتفق عليه والمقرر في جميع دول القانون:
أن القانون يحمي الدولة والمواطنين والقيم الأخلاقية والإنسانية ويحمي حقوق الإنسان، فهو مظلة حماية واقية من كل أمطار الشر...
معنى هذا أن الدولة حينما تضع القانون - وكل دولة محترمة تملك ترسانة قوانين - تحمل القانون كل مشاكلها وسخائمها وسلبياتها. تضعها جميعا على عاتق القانون ونقول:
- دونك كل هذه الملفات الثقيلة. قم بواجبك فإن الشعب في انتظار نتيجة عملك...
القانون إذن هو مظلة الحماية للدولة والمجتمع.
ولكن من يحمي القانون؟
سؤال صعب لا يجيب عليه الكثيرون، لأن أحدا من المسؤولين لا يرغب في أن «يدخل في الفضول»... إذا أجبنا بأن وزارة العدل أنشئت لتحمي القانون كنا نكلف هذه الوزارة بكل من يعتدي على القانون. من سارق خبزة حتى سارق الملايير...، من مرتكب مخالفة سير حتى قاتل مجموعة بشرية في عملية إرهابية... من متملص في دفع الضرائب حتى دافع رشوة في صفقة تجارية تتعلق بمكتب أو مؤسسة أو منظمة تابعة للدولة أو وزارة تحكم الوطن... وزير العدل يحمي القانون في كل هذه المجالات وغيرها كثير؟ نعم، ولم لا؟ ولماذا سمي وزير العدل، أي الذي يقيم العدل بين الناس، وبين يديه القانون.
إذا قلنا القضاء هو الذي يحمي القانون. نكون أيضا صادقين لأن القاضي هو عين الشعب على كل من يعبث بالقانون، وهو يد الشعب التي بها يبطش ولسان الشعب الذي به يجهر بالحق. وهو عقل الشعب الذي به يفكر، وضميره الذي به يحفظ العدالة من غفلتها. وهو، هو: القضاء... وكفى.
ولكن القضاء يجلس قابعا في المحكمة ينتظر أن يؤتى له بقاتل فيقتص منه بالقانون. غارق بين الملفات ينظر في «الأوراق» ولا يتجول في المجتمع يبحث عمن ظلم القانون. فهو إذن ليس الذي يحمي القانون إذ بمبادرة ذاتية شخصية.
إذا قلنا إن الذي يحمي القانون هو جهاز الأمن: الشرطة والدرك والجيش. لأنه يملك سلطة البحث والمداهمة والاعتقال ويحمل السلاح وبذلة الميدان. ولكن هذا الجهاز مسلوب الإرادة، لأنه جهاز تنفيذ. ربما لم يدرس القانون ولا عرف فصلا من فصوله.
يبدو لي أن «الثلاثة» وزير العدل؛ والقضاء، وجهاز الأمن هم الذين يتضافرون ليحموا القانون الذي يحمي الدولة والمجتمع.
إذا كانوا ثلاثتهم مكلفين فلم تقع هذه الاختراقات الكبرى ضد القانون؟ لم هذه «العداوة» بين القانون والعدل بين الناس وسلامة المجتمع وسلامة الأخلاق والقيم والأرواح؟
سؤال أترك للقارئ أن يجيب عنه.

● ع. غلاب

مع الشعب

■ المعروف والمفروض والمتفق عليه والمقرر في جميع دول القانون:

أن القانون يحمي الدولة والمواطنين والقيم الأخلاقية والإنسانية ويحمي حقوق الإنسان، فهو مظلة حماية واقية من كل أمطار الشر...

معنى هذا أن الدولة حينما تضع القانون - وكل دولة محترمة تملك ترسانة قوانين - تحمل القانون كل مشاكلها وسخائمها وسلبياتها. تضعها جميعا على عاتق القانون ونقول:

- دونك كل هذه الملفات الثقيلة. قم بواجبك فإن الشعب في انتظار نتيجة عملك...

القانون إذن هو مظلة الحماية للدولة والمجتمع.

ولكن من يحمي القانون؟

سؤال صعب لا يجيب عليه الكثيرون، لأن أحدا من المسؤولين لا يرغب في أن «يدخل في الفضول»... إذا أجبنا بأن وزارة العدل أنشئت لتحمي القانون كنا نكلف هذه الوزارة بكل من يعتدي على القانون. من سارق خبزة حتى سارق الملايير...، من مرتكب مخالفة سير حتى قاتل مجموعة بشرية في عملية إرهابية... من متملص في دفع الضرائب حتى دافع رشوة في صفقة تجارية تتعلق بمكتب أو مؤسسة أو منظمة تابعة للدولة أو وزارة تحكم الوطن... وزير العدل يحمي القانون في كل هذه المجالات وغيرها كثير؟ نعم، ولم لا؟ ولماذا سمي وزير العدل، أي الذي يقيم العدل بين الناس، وبين يديه القانون.

إذا قلنا القضاء هو الذي يحمي القانون. نكون أيضا صادقين لأن القاضي هو عين الشعب على كل من يعبث بالقانون، وهو يد الشعب التي بها يبطش ولسان الشعب الذي به يجهر بالحق. وهو عقل الشعب الذي به يفكر، وضميره الذي به يحفظ العدالة من غفلتها. وهو، هو: القضاء... وكفى.

ولكن القضاء يجلس قابعا في المحكمة ينتظر أن يؤتى له بقاتل فيقتص منه بالقانون. غارق بين الملفات ينظر في «الأوراق» ولا يتجول في المجتمع يبحث عمن ظلم القانون. فهو إذن ليس الذي يحمي القانون إذ بمبادرة ذاتية شخصية.

إذا قلنا إن الذي يحمي القانون هو جهاز الأمن: الشرطة والدرك والجيش. لأنه يملك سلطة البحث والمداهمة والاعتقال ويحمل السلاح وبذلة الميدان. ولكن هذا الجهاز مسلوب الإرادة، لأنه جهاز تنفيذ. ربما لم يدرس القانون ولا عرف فصلا من فصوله.

يبدو لي أن «الثلاثة» وزير العدل؛ والقضاء، وجهاز الأمن هم الذين يتضافرون ليحموا القانون الذي يحمي الدولة والمجتمع.

إذا كانوا ثلاثتهم مكلفين فلمَ تقع هذه الاختراقات الكبرى ضد القانون؟ لم هذه «العداوة» بين القانون والعدل بين الناس وسلامة المجتمع وسلامة الأخلاق والقيم والأرواح؟

سؤال أترك للقارئ أن يجيب عنه.

● ع. غلاب

مع الشعب

■ «النوار» مصطلح جديد يضاف الى الرشوة، وإلى مصطلح آخر هو «دور معاه» والنوار هو التامر بين البائع والمشتري على أداء جزء من الثمن غير مصرح به في الأوراق الرسمية، لتضييع الدولة في الضرائب، وثمن التحفيظ والتسجيل. البائع لا يقبل المعاملة إلا إذا وافق المشتري على «النوار» أي ما يدفع سرا بدون تصريح. فالمشتري يجد نفسه مضطرا أن يساهم في المؤامرة لقاء سعر معتدل...

وحينما تجتمع «الرشوة» و«النوار» و«دوار معاه» وهي رشوة سرية أو «صدقة» لاتنتج توابا... إذا اجتمع الثلاثة تخرب الاقتصاد، وهرب المستثمرون من النافذة قبل أن تفتح لهم الأبواب للخروج... وبقيت البلاد تجتر كلمات الاستعمار... وتغني دون أن تطرب أحدا. ومغنية الحي لا تطرب كما يقول المثل.

الأمر الذي يستغربه الملاحظون الاقتصاديون ويتساءلون عنه:

- لماذا السلطات المغربية لا تقوم بمهمة القضاء على هذه الرواسب قبل أن تفكر في تطوير الاقتصاد؟

- لماذا عرف المغرب هذه الأعداء الثلاثة منذ عهد الحماية، وتنامت واتسعت دائرتها، ولا شيء -من الوعظ والإرشاد- يقف في وجهها دون أن تقوم الحكومة بعمل جدي للقضاء على الداء في مهده؟

- كيف تتعايش الحكومة مع هذه الأعداء الثلاثة وهي تعرف أنها سبب الملفات المهمة والخطيرة التي تنتقل بين محكمة العدل الخاصة، قبل رحيلها، والمحكمة الابتدائية أو محاكم الاستئناف؟

- لا يمكن أن تكون الحكومة على غير علم بهذا الذي يحدث. وإلا كانت حكومة تجهل البلاد التي تديرها.

الأعداء الثلاثة لا تتجول في الاقتصاد المغربي سرا، وإنما هي تتحرك «على عينك يابن عدي» وتصل الى الإدارات الكبرى والى الوزارات الرئيسية، والمسؤولون ساكتون يرددون (وهم يضحكون) هذي هي بلادنا...

وإذا لم تاكل وتوكل فلا يتحرك الاقتصاد ولا تسير الأعمال إلا في ظل الفساد...

لتتاكد الحكومة أنها تبني على الماء او على الرمال. والقصور التي يبنيها الأطفال برمال الشواطئ سرعان ما تنهار مع موجة صغيرة تنطلق من مياه البحر. البحر الكبير يجرف ما نبنيه ونحن غافلون.

● ع. غلاب

مع الشعب

■ المعروف والمفروض والمتفق عليه والمقرر في جميع دول القانون:

أن القانون يحمي الدولة والمواطنين والقيم الأخلاقية والإنسانية ويحمي حقوق الإنسان، فهو مظلة حماية واقية من كل أمطار الشر...

معنى هذا أن الدولة حينما تضع القانون - وكل دولة محترمة تملك ترسانة قوانين - تحمل القانون كل مشاكلها وسخائمها وسلبياتها. تضعها جميعا على عاتق القانون ونقول:

- دونك كل هذه الملفات الثقيلة. قم بواجبك فإن الشعب في انتظار نتيجة عملك...

القانون إذن هو مظلة الحماية للدولة والمجتمع. ولكن من يحمي القانون؟

سؤال صعب لا يجيب عليه الكثيرون، لأن أحدا من المسؤولين لا يرغب في أن «يدخل في الفضول»... إذا أجبنا بأن وزارة العدل أنشئت لتحمي القانون كنا نكلف هذه الوزارة بكل من يعتدي على القانون. من سارق خبزة حتى سارق الملايير...، من مرتكب مخالفة سير حتى قاتل مجموعة بشرية في عملية إرهابية... من متملص في دفع الضرائب حتى دافع رشوة في صفقة تجارية تتعلق بمكتب أو مؤسسة أو منظمة تابعة للدولة أو وزارة تحكم الوطن... وزير العدل يحمي القانون في كل هذه المجالات وغيرها كثير؟ نعم. ولم لا؟ ولماذا سمي وزير العدل، أي الذي يقيم العدل بين الناس، وبين يديه القانون.

إذا قلنا القضاء هو الذي يحمي القانون. نكون أيضا صادقين لأن القاضي هو عين الشعب على كل من يعبث بالقانون، وهو يد الشعب التي بها يبطش ولسان الشعب الذي به يجهر بالحق. وهو عقل الشعب الذي به يفكر، وضميره الذي به يحفظ العدالة من غفلتها. وهو، هو: القضاء... وكفى.

ولكن القضاء يجلس قابعا في المحكمة ينتظر أن يؤتى له بقاتل فيقتص منه بالقانون. غارق بين الملفات ينظر في «الأوراق» ولا يتجول في المجتمع يبحث عمن ظلم القانون. فهو إذن ليس الذي يحمي القانون إذ بمبادرة ذاتية شخصية.

إذا قلنا إن الذي يحمي القانون هو جهاز الأمن: الشرطة والدرك والجيش. لأنه يملك سلطة البحث والمداهمة والاعتقال ويحمل السلاح وبذلة الميدان. ولكن هذا الجهاز مسلوب الإرادة، لأنه جهاز تنفيذ. ربما لم يدرس القانون ولا عرف فصلا من فصوله.

يبدو لي أن «الثلاثة» وزير العدل؛ والقضاء، وجهاز الأمن هم الذين يتضافرون ليحموا القانون الذي يحمي الدولة والمجتمع.

إذا كانوا ثلاثتهم مكلفين فلم تقع هذه الاختراقات الكبرى ضد القانون؟ لم هذه «العداوة» بين القانون والعدل بين الناس وسلامة المجتمع وسلامة الأخلاق والقيم والأرواح؟

سؤال اترك للقارئ أن يجيب عنه.

● ع. غلاب

مع الشعب

■ المفروض أن المغرب وطن واحد: البادية والحاضرة فيه سواء.

والمفروض أن الحكومة حكومة لشعب المغرب جميعه، تعنى بقضايا الحاضرة كما تعنى بقضايا البادية.

والمفروض أن الحكومة تضع في برامجها التي تقدمها لنا - عن طريق البرلمان - العالم القروي. ويأخذ هذا العالم حيزا مهما من البرنامج.

والمفروض أننا نحتاج إلى البادية المغربية في كل يوم من حياتنا، ونتابع إنتاجها فيما نأكل من خبز وخضر ولحوم - غير الأسماك والدجاج الابيض - وفواكه، وما نصنع من أصواف وما نلبس (يلبس عموم الشعب) من ثياب صوفية أو قطنية.

والمفروض أننا كنا نتطلع إلى ما أنتجت البادية في صيفنا هذا من حبوب بعد أن اهتزت قلوبنا فرحا بالأمطار المهمة التي عرفها فصل الشتاء. وحينما أعلن أن الإنتاج بلغ 81 مليون قنطارا تأكدنا أن شعبنا لن يجوع لأن استهلاك كل مواطن سيتجاوز مليونين ونصف مليون من القناطير سنويا. وأننا لن نضطر إلى استيراد الحبوب هذه المرة، ولو أن المهتمين بالاستيراد والتصدير يزعمون أن المغرب مضطر دائما لاستيراد الحبوب لضمان الأمن الغذائي.

هذه الافتراضات جميعها تجعلنا نؤمن بان الاهتمام بالعالم القروي يجب أن يوازي أو يتجاوز الاهتمام بالعالم الحضري. لأن البادية التي يسكنها نصف السكان - تقريبا - تستحق من العناية، ومن المصاريف ما تستحقه الحاضرة من العناية والمصاريف.

لم أقم بعملية حسابية، وكل ما يمكن أن أزعم أن البادية تساهم في مجموع الدخل الوطني أكثر مما تساهم الحاضرة (إذا تابعنا كل مساهماتها الغذائية وما يتبع الغداء من أصواف وألبان وأجبان)... ولذلك لا ينبغي أن نظلم البادية حقها الذي يجب أن تطالب به، وهو أن يصرف على المجتمع القروي، على قدر دخله في المردود الوطني الخام... العالم القروي يحتاج الى الكثير وفي مقدمة ما يحتاجه: الماء الشروب والكهرباء والسكن والمدرسة والطرق، وكل ما يعني نقل حضارة المدينة الى القرية.

من الظلم أن يحرم هذا المجتمع من القليل مع انه يقدم الكثير. الظلم محرم ليس على الإنسان والحكومات فحسب، ولكن الله حرم الظلم على نفسه ولذلك لا ينبغي أن تظلم الدولة العالم القروي حتى لا «يضرب» عن تقديم ما تحتاجه الحاضرة، فيبحث الحضريون عن لقمة خبز أو قطعة لحم فلا يجدون.

لنفكر جيدا في العالم القروي فقد برهن على انه عالم منتج.

• ع. غلاب

مع الشعب

■ «موسم العودة الى الجنوب»

هو الكتاب الذي بدأ يكتبه مئات الآلاف من المهاجرين المغاربة الى الشمال. وهو موسم يؤكد حقيقة أفرح لها أشد ما يكون الفرح، وهو للتعلق بالوطن، أظن أن المغربي والأسرة المغربية صعبة الاندماج في مجتمع آخر. حينما تزور باريس أو بروكسيل مثلا تجد أسواقا تجد نفسك فيها في القيسارية أو «سوق السمارين» أو «القريعة».... يعمل فيه المغاربة ويجهدون أنفسهم لكسب قوتهم وتنمية مداخيلهم، يتحدثون العربية أو الأمازيغية ويؤدون الصلاة في ركن من الدكان، ويصومون رمضان بكل تقاليده وسهراته... أهم من ذلك أنهم يفكرون في الوطن كلما واتتهم فرصة الصيف، فيتعرف الجيل منهم على بلادهم وقومهم، يزورون المدينة والقرية والأهل، يضيفون ويستضيفون ويمتنون صلاتهم بالأصدقاء والأهل والأقرباء. ويوظفون بعض ما وفروه في استثمار قد يكون قليلا. ولكنه يزيد في ارتباطهم بالوطن.

الوزارة المكلفة بالمهاجرين ومؤسسة محمد الخامس للتضامن تقومان ببعض ما يتطلبه التعامل مع ظاهرة الهجرة الى الشمال للبحث عن لقمة خبز نظيفة. ولكن هؤلاء وقد عادوا الى الوطن للاستجمام بضعة أسابيع يكونون مجتمع المهاجرين في أرض الوطن متأثرين بعقلية جديدة موفرين أموالا قد يصرفها بعضهم فيما لذ وطاب، مضيعين الوقت في عطلة عاطلة... هؤلاء يجب الاهتمام بهم، وتوعية من يستحق التوعية منهم بمواطنتهم، وإرشادهم الى ضمان مستقبلهم. كل منهم سيصل الى «التقاعد» - وظيفيا أو عريا - يجب أن يعوا مسؤولية هذه الفترة بالنسبة لشخصهم وعائلاتهم. كل منهم أنجب بنين وبنات في المهجر، كيف يجعلهم يواجهون الازدواجية في اللغة والمجتمع والأخلاق والتقاليد والانتماء. أغلبهم بضاعتهم من المعرفة مزجاة، لايكادون يعرفون عن بلادهم إلا مارسب في عقولهم قبل الهجرة.

هم في حاجة الى ربط الاتصال حتى لاينقطع حبله.

وتلك مهمة الوزارة المكلفة بالمهاجرين. لاينبغي أن تعتقد أن مهمتها مع المهاجرين هناك... ولكنها تستمر وهم هنا. برنامج يجب أن يوضع لرعاية المجتمع في موسم العودة الى الوطن.

• ع. غلاب

مع الشعب

■ الشتاء ياتي احياناً بكوارث الفيضان. احياناً كثيرة بكوارث الجفاف؛ ومع الفيضان ياتي الغرق وانهدام المنازل الهشة وانقطاع الطرق وغرق الحقول وضياع المنتجات الفلاحية، احيانا كثيرة حوادث الغرق القاتلة.

للصيف مشاكله الكثيرة التي لا تقل عن خطورة مشاكل الشتاء: كثر الحديث في هذا الأسبوع عن ابتلاع البحر في الدار البيضاء ونواحيها لعدد كبير من السابحين والسابحات، منهم طلبة وشباب في مقتبل العمر. الحديث كان اكثر عن تلوث الشواطئ، وظهور نفايات المحروقات والمياه العفنة والأزبال...

معظم الشواطئ المغربية تعاني مشكل التلوث. وإذا كان هياج البحر يذهب بالأرواح، فإن التلوث يصيب الأجسام بامراض خطيرة جلدية على الأخص، ليس اقلها سرطان الجلد وربما الجذري والجذام. وتعفن الأعضاء التناسلية والمخارج...

لا تعفى وزارة الصحة من العمل على الوقاية من امراض الصيف البرية والبحرية، الناشئة عن تلوث الهواء والماء ومياه البحر والأنهار التي يسبح فيها كثير من البدويين. ولا تعفى الجماعات المحلية من مراقبة الشواطئ وتنظيف رمالها من النفايات البشرية والحيوانية، ومراقبة مياه البحر والتنبيه إلى تلوثها. ولا تعفى السلط المحلية من ضرورة فرض الحظر على استعمال الشواطئ غير الصالحة للسباحة من السباحة فيها. أو على الأقل تزويدها بعمال ومراكب الإغاثة البحرية، التي سيكون من حقها أن تقفل الشواطئ كلما تهدد الخطر السباحين. ثم من مهمة السلطات المحلية منع السباحة تماماً في الشواطئ الملوثة. بمساعدة وزارة الصحة..

أمراض الجلد لا تدمر المريض فحسب، ولكنها معدية، وتؤدي إلى كثير من الأخطار الصحية والاجتماعية.

أغرب من هذه الأخطار والأمراض أن المواطنين يلفتون النظر إليها بواسطة الصحافة ـ ولكن السلطة المختصة والفاعلة لا تعير أي اهتمام لهذه المشاكل. لأنها لا تدخل في اختصاصها.

المجالس الجماعية مسؤولة، ولكنها دائما تعمل باتصال مع السلطات المحلية. وعليهما معاً تقع مسؤولية ما يحدث.

● ع. غلاب

مع الشعب

■ لو سألت - أو سألتُ - فتى أو شابا أو شابة من أبناء المغرب:
- متى استقل المغرب؟
لفغر - أو فغرت فاها وهي تجيب:
- المغرب دائما مستقل.
ولو وضعت لجنة الامتحانات سؤالا في امتحانات الباكلوريا:
- اكتب تحليلا عن نظام الحماية بالمغرب من بدايته إلى نهايته...؟
لسقط في هذا السؤال معظم المترشحين.
خطرت في بالي هذه الأسئلة وأنا أقرأ كتابا لعلال الفاسي صدر بمناسبة ذكرى رحيله الثلاثين: عن منفاه في الكابون. وقلت:
- رجل قضى تسع سنوات منفيا عن بلاده في الغابون لأنه كان يطالب للمغرب بالحرية والإصلاح ولأبناء بلاده بالتعليم والشغل والسكنى والكرامة. المنفى الذي يصل إلى تسع سنوات، وقبله منفى محمد بن عبدالكريم الخطابي 21 سنة. ثم لم ير بلاده حتى أسلم الروح في القاهرة. هذا تاريخ يجب ألا يهمله التاريخ، ليس فقط لمعرفة الرجال الذين ضحوا في سبيل بلادهم، ولا لتذكر «لارينيون» جزيرة في المحيط الهادي نفي إليها بن عبدالكريم، و«لامويلا» - قرية مجهولة في الغابون قضى فيها علال الفاسي تسع سنوات، ليس من أجل ذلك يجب أن يدرس أبناؤنا. هذا الجزء المنسي من تاريخ المغرب، ولكن من أجل فكرة أسمى، وهي أن الاستقلال والحرية اللذين ننعم بهما الآن، لم يأت عبثا ولابمجرد رسالة طلب قدمها المغرب لفرنسا، ولكن حصلنا على ما ننعم به من استقلال وحرية وكرامة بجهاد أبطال معظمهم صار إلى عفو الله، وبكفاح مستمر استشهد فيه من استشهد من الرجال والشباب والنساء في الجبال والسهول والصحراء والمدن، وبعذاب السجن والنفي الطويل الأجل، أدى ثمنهما رجال يذكرهم التاريخ. وينساهم الآن الجيل الذي لم يقرأ التاريخ.
من المسؤول عن هذا الشباب؟
من المسؤول عن الجهل الذي يجب ألا يكون بين شبابنا والمتعلمين من أبنائنا؟
سؤال تصعب علي الإجابة عنه ولذلك أتركه لوزارة التربية الوطنية.

● ع. غلاب

مع الشعب

■ اقرأ من حين لآخر صفحات من التاريخ القريب الذي عشت فترات منه بخيرها وشرها. وأذكرني شاهدة على ذلك. وفي الأيام الأخيرة كنت أقرأ كيف جند جنرالات فرنسا ومقيموها العامون المدنيون أنفسهم لمحاربة حزب الاستقلال.

كان أولهم الجنرال نوجيس الذي اصطدم في بداية عمله بالمغرب بالمؤتمرات التي عقدتها خلية العمل الوطني لتأييد المطالب المستعجلة. وسرعان ما آمن بأن مخططه الاستعماري في المغرب لايمكن أن يتحقق مع وجود الحركة الوطنية. ولذلك قام بهجمته المسعورة على الحزب الوطني الذي خلف الكتلة بعد أن حلها. واستمر يؤكد أن «العمل» لبقاء الحماية لايستقيم إلا بالقضاء على الحزب.

وجاء بعده مقيمان مدنيان لم يكونا أقل عداء منه للحزب.

ثم جاء ابو عندها مرشال فرنسا الفونس جوان. وعند ذلك ابتدع مقولة استئكار حزب الاستقلال. وجعل من هذه المقولة رسالته العسكرية الأولى حتى إنه هدد محمد الخامس رحمه الله إذا لم يستنكر حزب الاستقلال. وانفتحت الأزمة على أبعادها، وأحد أسباب انفتاحها هو لرغبة في القضاء على حزب الاستقلال.

لم يفلح المرشال وجاء بعده الجنرال كيوم وأخذ من عداوته لحزب الاستقلال أولى محطات قيادته العسكرية في المغرب وآخر محطاتها وحقق فعلته النكراء فنفى الملك المجاهد وابنيه وعائلته. وأحد أسباب النفي أنه لم يستنكر حزب الاستقلال. ولا ننسى أنه استخدم صنيعته الكلاوي والكتاني وكبار القواد في الضغط على الملك. وكان ما قاله الكلاوي للملك محمد الخامس: إن حزب الاستقلال يضر بالأمن العام. وحينما لم تستنكره جعلته يتقوى. وبذلك أصبحت البلاد وفي عهد السيبا.

الحزب كان هو العدو الأكبر للاستعمار.

الفكرة تتردد هذه الأيام مرة أخرى بصيغة أخرى مضمونها:

أن الحزب يجب أن يبقى محاصرا في حدود ضيقة. وأن الأحزاب لاضرورة لها. مادامت الديمقراطية تسير بالدستور والمؤسسات.

لا أومن بأن التاريخ يعيد نفسه. ولكني اليوم أصبحت أومن بأن بعض التاريخ يعيد نفسه. والذين يقاومون الأحزاب بأية صيغة من صيغ المقاومة سيحدث لهم ما حدث لجنرالات فرنسا ومارشالاتها: ذهبوا جميعا وبقي حزب الاستقلال.

● ع. غلاب

مع الشعب

■ الظاهرة - المشكلة - في المغرب وربما في مختلف البلاد العربية التي تعيش فترة «المراهقة الاجتماعية» هي: أن الوردة أعطت عمرها للحياة الزوجية بين الشباب، ليس في الأمر غموض. ذلك أن الزواج الشبابي أصبح عمره لايزيد عن عمر الوردة. والوردة لاتعيش عادة أكثر من أيام أو اسابيع، تكون مزدهرة، ثم سرعان ما تبدأ في الذبول. ثم تذبل وتسقط أوراقها الزاهية الطيبة الرائحة، ويجف الماء من عودها فيصفر، ثم يتغير لونه الى سواد، وسرعان ما تقصفه أول نسمة هواء فينكسر...

هكذا أصبح عمر زواج الشباب. ماتكاد تحضر حفلة الزفاف التي يبدو فيها العروسان كزهرتين تنبضان بالحياة والحب والعناق والقبلات.. حتى يصلك الخبر المحزن: لقد حضر العدلان مرة أخرى «لفصل» ما «اتصل» قارئين: «وإن يتفرقا يغني الله كلاً من سعته»، بعد أن قرأ قبل اسابيع: ربنا هب لنا من ازواجنا وذرياتنا قرة أعين..»

ظاهرة الطلاق السريع لاينبغي أن تمر سريعا في المجتمع دون أن تنال من المجتمع دراسة علمية، نفسية واقتصادية واجتماعية، ودون محاولة المجتمع أن يصلح مابه من فساد وأخطار. على العائلة أن تقوم بواجبها الاجتماعي في تربية الشاب والشابة. على المدرسة أن تشعر كل شاب وشابة بأن الزواج ليس لعبة أطفال. على اجهزة الاعلام المكتوب والمسموع والمقروء أن تعالج مشاكل الطلاق بكل صراحة، ليس بالوعظ والارشاد، ولكن بالتربية النفسية والاجتماعية للحفاظ على الأسرة، وعلى «الرباط المقدس» وهو الوصف الذي أطلقه توفيق الحكيم في كتابه على القيم بهذا العنوان على الزواج.

الظاهرة لاتخرب العائلة فحسب، ولا تهدم مستقبل الاطفال إن انتج الزواج أطفالا فحسب، ولكنها تكثر من شريحة خطيرة في كل المجتمعات هي كثرة المطلقات والمطلقين في مجتمع معرض للانحراف الخلقي والاجتماعي.

المغاربة كانوا يعتبرون الزواج رباطا مقدسا دينيا واخلاقيا واجتماعيا. كانوا يعتبرون الطلاق «عيبا».. تغير هذا الخلق الكريم فاصبحت الآن الشابة تفتخر بانها مطلقة وانها «حرة» واصبح الشاب يعلنها دون خجل ليبحث عن اخرى! أعتقد أنها سبب رئيسي للزواج بالاجنبية والاجنبي.

اعتقد ان الجانبين يخسران حياتهما ومعهما اطفالهما. اعتقد أن الداء يمكن علاجه. اعتقد انها فترة مراهقة اجتماعية يمكن معالجتها نفسيا واجتماعيا واقتصاديا.

المجتمع يعيش «فتنة» الطلاق. والفتنة اشد من القتل.

● ع. غلاب

مع الشعب

■ الظاهرة - المشكلة - في المغرب وربما في مختلف البلاد العربية التي تعيش فترة «المراهقة الاجتماعية» هي: أن الوردة أعطت عمرها للحياة الزوجية بين الشباب، ليس في الأمر غموض. ذلك أن الزواج الشبابي أصبح عمره لايزيد عن عمر الوردة. والوردة لاتعيش عادة أكثر من أيام أو اسابيع، تكون مزدهرة، ثم سرعان ما تبدأ في الذبول. ثم تذبل وتسقط أوراقها الزاهية الطيبة الرائحة، ويجف الماء من عودها فيصفر، ثم يتغير لونه الى سواد، وسرعان ما تقصفه أول نسمة هواء فينكسر...

هكذا أصبح عمر زواج الشباب. ماتكاد تحضر حفلة الزفاف التي يبدو فيها العروسان كزهرتين تنبضان بالحياة والحب والعناق والقبلات.. حتى يصلك الخبر المحزن: لقد حضر العدلان مرة أخرى «لفصل» ما «اتصل» قارئين: «وإن يتفرقا يغني الله كلاً من سعته»، بعد أن قرأ قبل اسابيع: ربنا هب لنا من ازواجنا وذرياتنا قرة أعين..»

ظاهرة الطلاق السريع لاينبغي أن تمر سريعا في المجتمع دون أن تنال من المجتمع دراسة علمية، نفسية واقتصادية واجتماعية، ودون محاولة المجتمع أن يصلح مابه من فساد وأخطار. على العائلة أن تقوم بواجبها الاجتماعي في تربية الشاب والشابة. على المدرسة أن تشعر كل شاب وشابة بان الزواج ليس لعبة أطفال. على اجهزة الاعلام المكتوب والمسموع والمقروء أن تعالج مشاكل الطلاق بكل صراحة، ليس بالوعظ والارشاد، ولكن بالتربية النفسية والاجتماعية للحفاظ على الأسرة، وعلى «الرباط المقدس» وهو الوصف الذي أطلقه توفيق الحكيم في كتابه على القيم بهذا العنوان على الزواج.

الظاهرة لاتخرب العائلة فحسب، ولا تهدم مستقبل الاطفال إن انتج الزواج أطفالا فحسب، ولكنها تكثر من شريحة خطيرة في كل المجتمعات هي كثرة المطلقات والمطلقين في مجتمع معرض للانحراف الخلقي والاجتماعي.

المغاربة كانوا يعتبرون الزواج رباطا مقدسا دينيا واخلاقيا واجتماعيا. كانوا يعتبرون الطلاق «عيبا».. تغير هذا الخلق الكريم فاصبحت الآن الشابة تفتخر بانها مطلقة وانها «حرة» واصبح الشاب يعلنها دون خجل ليبحث عن اخرى! أعتقد أنها سبب رئيسي للزواج بالأجنبية والأجنبي.

أعتقد أن الجانبين يخسران حياتهما ومعهما اطفالهما. أعتقد أن الداء يمكن علاجه. أعتقد انها فترة مراهقة اجتماعية يمكن معالجتها نفسيا واجتماعيا واقتصاديا.

المجتمع يعيش «فتنة» الطلاق. والفتنة اشد من القتل.

• ع. غلاب

مع الشعب

■ «حق الإضراب مضمون وسيبين قانون تنظيمي الشروط والإجراءات التي يمكن معها ممارسة هذا الحق».

هذه فقرة من الدستور المغربي في صيغته الاولى أي سنة 1962 ولم ينقض هذا النص في التعديلات التي طرأت مع الدستور الاول. ولكن القانون التنظيمي الذي ينظم الإضراب لم يصدر منذ الحكومات المتعاقبة ابتداء من سنة 62 في القرن الماضي حتى سنة 2004 من القرن الحالي (أي 42 سنة فقط لا غير).

نحن نرجو أن يصدر القانون التنظيمي الذي ينظم الاضراب ولا يتركه «حقا» بدون نظام، فذلك يؤدي باستعمال الحق غير المنظم أحياناً الى الفوضى، أو يؤدي الى عدم استعماله - انتظارا للقانون المنظم - الى ضياع الحق في غيبة المطالبين به.

ولعل حرارة الصيف تدعو أكثر الى التفكير في الإضراب، وهو تفكير لا يأتي مرتجلا، ولكنه يأتي في الغالب بعد تفكير طويل من المعنيين بالأمر، قد يستغرق شهور الشتاء والربيع. وعندما ييأس المعنيون بالأمر من الاستجابة الى مطالبهم بعد محاولات طويلة للحوار الإيجابي، يلجأون الى الإضراب، وهذا المنطق هو الذي جعل الدستور يضمن حق الاضراب، وجله يحمل الحكومة مسؤولية إصدار قانون تنظيمي لوضع الشروط والإجراءات لهذا الإضراب.

ومادام القانون التنظيمي لم يصدر، فإن الحق المضمون يبقى فوضى لايسال أحد عن ممارستها أو عدم ممارستها.

وهكذا يكون الممارسون للإضراب يمنحون أنفسهم هذا الحق، وربما الإدارات التي مورس فيها الاضراب تتنكر لهذا الحق . والمواطنون جميعهم الذين يمس الإضراب مصالحهم، يتخذون نفس الموقف الايجابي من حق ضمنه الدستور.

وهكذا كان إضراب رجال الصحة أمس «حقا» مضمونا بالدستور وإضراب موظفي مصالح المحافظة العقارية اليوم و «حق» يؤيده رجال المصالح

ورجال الإدارات العقارية، والذين يمس الإضراب مصالحهم على السواء.

شيء مهم يجب أن يدخل ليكون حكما في هذا الموضوع هو الحوار.

على الحكومة أن تفتح «باب الحوار» في كل المشاكل التي يختلف فيها طرفان، أحدهما موظفو ومستخدمو الإدارات والشركات والمصالح العليا، والمتوسطة والصغرى.

• ع. غلاب

مع الشعب

■ لعلّ مشكلة المشاكل هي السكن، ليس بسبب زلزال الحسيمة، فحسب، فقد يكون هذا الزلزال هو النقطة التي أفاضت الكأس، ولكن المشكلة متخلفة من عهد الاستعمار، فقد كان الصحفيون والملاحظون الأجانب الذين يفدون على المغرب في زيارات استطلاعية تنظم لهم فرع حزب الاستقلال بالرباط والدار البيضاء على الأخص زيارة عابرة لمدن الصفيح والقش، وهي مدن كانت تحيط بالمدن الجميلة التي بناها الاستعمار بمساعدات مهمة من ميزانية الدولة للمستوطنين الأوروبيين، وخاصة الفرنسيين. كان الصحفيون والملاحظون حينما يزورون مدن الصفيح يعقدون مقارنة مع الفيلات الجميلة والعمارات المهمة، وأغلب سكانهما في المدن الجديدة سكان من الأجانب، فيستنتجون نتيجة مهمة عن إدارة القضايا الاجتماعية على عهد الحماية بين مغربين: مغرب الفرنسيين، ومغرب المغاربة.

نخشى أن يكون الارث الذي ورثه عهد الاستقلال عن عهد الاستعمار. هذا الارث يتعاظم سنة بعد أخرى. والأسباب معروفة ولا يتسع هذا الركن للحديث عنها.

نحن نقدر الجهود التي تبذلها الحكومة والوزارة المنتدبة المكلفة بالإسكان بالأخص ونقدر المشاكل ونرجو توفق الحكومة لإيجاد سكن لكل عائلة في البادية والحاضرة على السواء، وقد كانت القوانين التي درستها الحكومة مؤشراً على العمل الجاد المقدمة عليه.

بقي أن تشعر الحكومة بكل أعضائها بالمشكل ويتعاون الوزراء جميعهم مع وزير الإسكان للقضاء على أزمة السكن والسكن العشوائي ومدن الصفيح والنواويل.

إذا تضافرت الحكومة يمكن لإحدى الوزارات مثلا أن تساعد على ايجاد الأرض المخصصة للسكن الاجتماعي. يمكن لوزارة الطاقة أن تبذل مجهوداً للتخفيف عن تكاليف الطاقة التي تدخل في أعمال البناء. يمكن للوزارة المشرفة على المحافظة العقارية والتسجيل أن تلغي رسوم المحافظة والتسجيل على السكن الاقتصادي. وبالمناسبة فهذه الإدارة تعرقل السكن إلى حد كبير. وأكثر من ذلك أن الثقة عندها مفقودة مع المواطنين. كل المواطنين الذين يمتلكون عقاراً متهمون عندها بالسرقة. ولذلك فكثيرا ما نضيف إلى الثمن المصرح به ضعفه أو نصفه وتلزم المكلف بالأداء أو المصادرة، ولذلك يهرب الكثيرون من أن يملكوا عقاراً يسكنون فيه خوفا من تهمة السرقة أو مضاعفة السعر.

يمكن إلغاء التحفيظ والتسجيل في السكن الاقتصادي بشروط معينة.

كثير من الممكنات يمكن أن تقدمها الحكومة لقطاع السكنى حتى يقضى على أزمة السكن.

على الحكومة أن تشعر بالمسؤولية.

• ع. غلاب

مع الشعب

■ للمحاكم إجراءاتها وللقوانين تراتيبها. وبما أن السلطة القضائية مستقلة، إلا حينما تتدخل وزارة العدل من الباب الخلفي، ومع ما يشاع علنيا باستقلال القضاء.

ويمكن أن نتساءل (بفضول علمي إصلاحي سليم النية): قاضي التحقيق يستدعي. أثناء تحقيقه في تهم اختلاس المال العمومي مثلا. يستدعي عددا من الشهود، وبزلة لسان أو افتضاح المستور من العمل يصبح الشاهد متهما، وتتسع دائرة الشبكة. ويتولد عن المتهمين الاساسيين عدد كبير من المتهمين. وربما لو لم تتحدد مدة نهاية التحقيق لأصبح عدد المتهمين لا يحصيهم إلا الله.

لا نتدخل في أعمال القضاء الواقف والجالس. ولكنا نتساءل عن شهود لا يلتفت وكيل الملك باخذ شهادتهم، وهم «الضحايا» الحقيقيون. المال العام هو الضحية الأولى، ولكن «الإنسان» . «البشر» هو الضحية الثانية الأساسية. فما من مستغل للمال العام الا استغل الانسان قبل كل شيء وما من مال عام إلا في طريقه «مال خاص» يخص الفقراء والمساكين وضحايا الاستغلال و ذوي الحقوق الذين «طارت» حقوقهم مع «طيران» المال العام وحطت رحالها في الحسابات البنكية الخاصة، أو انفقت في السهرات والحفلات والعقار والقصور والفيلات والسيارات، حتى قيل إنهم كانوا يريدون أن يشتروا القطارات... والطائرات.

المواطنون الذي ضاعت حقوقهم في بناء الأحياء السكنية في إطار السكن الاقتصادي. سكان سيدي مومن مثلا الذين كان المفروض ان يسكنوا العمارات الاقتصادية فظلوا يسكنون «عمارات مدن الصفيح ...

أصحاب الدكاكين البسيطة الذين كانوا سيعوضون عنها وضاعت منهم دكاكينهم، وبدون تعويض... أصحاب العقارات الذين انتزعت منهم للمصلحة العامة، ثم تحولت الى المصلحة الخاصة: عدد من الذين نكبهم الزمان عندما تسلط عليهم عامل مبتز الى حد الهوس بالابتزاز... او تسلط عليهم رئيس مجموعة حضرية تدعوه الشراهة الى أن يجمع كل شيء في طريقه... هؤلاء الضحايا يجب أن يكونوا من الشهود فعندهم من الحقائق ما يفيد العدالة وينير طريقها. ويعرفون من الحقائق مالا يعرفه «مهندسو العمليات» ورؤساء المحاسبات» والشهود الكبار عموما.

اسالوا «عينة» منهم فقد يثيرون طريق العدالة.

• ع. غلاب